

DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University
Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

No. الرقم

صناديق شؤون المكتبات

٤٧٧١

١٨٩
ج ٠ س
الجواهر الحفية في عقود المسحولات للمسجاعي،
أحمد بن أحمد - ١١٩٧هـ . كتبت سنة ١١٨٢هـ

٤٧٧١
ق ٢٥
١٧٤٣م
نسخة جيدة ، خطها نسخ مقروء . طبع

الاعلام ٨٩:١ نشره دار الكتب الاول: ٢٢٩

١ - الفلسفة الإسلامية في العصور الوسطى
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

المفونات لجميع قسمي الأحصاء و... عنود المسعودي

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النظريات"

الرقم: ٤٧٧١ - ٥١٩٧٤
 العنوان: الجواهر المستظلمة في معرفة المقولات للشيخ
 المؤلف: الشيخ محمد بن محمد
 تاريخ النسخ: ٥١٨٢
 اسم الناشر: ---
 عدد الأوراق: ٩٥
 ملاحظات: ---

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حمد المنة تتره عن سمات المخلوقات. وتقدس عت الكرم والكيف وسائر المتفهمات. وصلاة
وسلاما علي سيدنا محمد الجامع للحكم وعلي اله وصحبه جواهر الفضل منه بهم عقد
المعاريق انتظم امين **اما بعد** فيقول فقير مولاه احمد السجاعي لا يزال في سبيل
الحيرات ساعي هذا شرح لطيف ومفرد بشرى لطلبة المفكرات يتم مقادير ويبين
مراد مستمد ذلك من المواقف وشروطه وغيره من الكتب المفترقات سالكا سبيل الانجاز مع
توضيح المراد وبالله استعيني واستفيد من مشايطي الالهي والجن في الدنيا وبوم التدار
وسميته الجواهر المتفكرات في عقود المفكرات وقد قلت بعد البسملة والحمد لله والصلاة
والسلام علي سيدنا محمد واجابه المفصلة **ان المقولات** جمع مقوله والمراد بها في
اصطلاح الحكماء الاجناس العاليات للموجودات **لديهم** اي عند الحكماء **تختص في العشر**
وهي عرض بفتحين ونوعه تسعة **وجوه** وعندهم في حصر الاعراض في تسعة
الاستقراءات كما ياتي ووجه ضبطه ان العرض اما ان يقبل القسمة كذا في الام لا الاول
الكم والثاني اما ان يكون مفقولا بالنسبة الي الغير او لا الثاني الكيف والاول
النسبة والثاني السبعة الباقية وهي الالين والمبني الي اخرها ولا يورد علي الحصر
الوحدة والمفصلة لانها غير عرضية اذ لا وجود لها خارج جازان سلمنا وجودها
فلم يخص الاعراض في التسع علي معنى ان كل ما هو عرض فهو مندرج تحتها غير خارج
عنها بل حصصنا فيها المقولات علي معنى ان كل ما هو جنس عال للاعراض فهو واحد
هذه التسع واعلم انه لم يثبت كون كل واحد من التسعة جنسا لما تحته لجواز ان يكون
ما تحتها امور مختلفة بالحقيقة وهو عرض لها فيكون عرضا عاما لاجناسا وعلي تقدير
جنسيتها لم يثبت كونها اجناسا عالية لجواز ان يكون ما تحتها انواعا حقيقية فيكون
جنسا مفردا لالعالي وان يكون اثنا او اكثر داخل تحت جنس اخر فيكون جنسا متوسطا
ان كان ما تحتها اجناسا او سافلا ان كان ما تحتها انواعا ولم يثبت الحصر لجواز جنس
حال للاعراض مغاير للتسعة المذكورة ذكر ذلك في المواقف وشرحه ثم ان ما ياتي ليس
لهذه المقولات العشر لانها بسانك والتحديد لا يكون الا للمركبات ولا يهيج ايضا ان ترمي
رسمنا ما لان الرسم النام لا يمكن بدون اخذ الجنس فيه والاجناس العالية لاجنسى

لها

لها لکن بیج ان ترسم رسمنا فاعلم انهم في تعريف الجواهر انه موجود لا في موضع فهو
خاصة من خواصه قال في شئ الطوالع واعلم ان الخلاف لم يقع في ان الجواهر هل هو
جنس للجواهر التي هي انواعها لا فان ذلك مما لا يشتبه علي احد بل الخلاف في ان الجواهر
هل هو جنس لكل ما بعده فاعلم ان تعريف الجواهر هو اوله وقد انكر المتكلمون اكثر هذه
الاقسام قال ابن السبكي والاصح ان النسب والاضافات امور اعتبارية اي يعتبرها
الفنن لا وجودية بالوجود الخارجي والمحكما قالوا بوجود جميع هذه الاقسام عملي
ان بعضها موجود في الالين وبعضها موجود في الازدهان وذهب اكثر المتكلمين
الي انها معدومة لا وجود لها في الخارج واستثنوا الالين كما قاله في الطوالع وغيره وهو
حصول الجسم في المكان كما ياتي فانهم يقولون بوجوده في الخارج ثقله الزركشي
قائده قال الشهاب الخفاجي استعمل الجواهر مقابل العرض مولد وليس في كلام العرب
بهذا المعنى وما الجواهر المحروقة وهو اللولو فمفرد وقيل عربي **قاول** وهو العرض
له وجودا ما بالغير اشترط به في قول المواقف في تعريف العرض اما عندنا فوجود
قائم بفتحين قال السيد في شرحه هذا هو المختار في تعريفه لانه خرج منه الالين والالين
اذ ليست موجودة والجواهر هي غير قاعمة بمختبر وخرج ايها ذات الوجود وصفاته ومعني
القيام بالغير هو الاختصاص الناعت او التبعية في التميز والاول هو الصحيح اذ هو داخل ال
علي غير جائز عند بعضهم وان كانت متوغلقة في الالين كما وصف بها المعرفة في قوله
تقالي غير المغضوب عليهم لانها اشبهت المعرفة باضافتها الي المعرفة فتوكلت معا ملتها
وصفها بالمعرفة ولما حصل الشبه بذلك جاز ان يدخلها ما يعاقبه الاضافة وهي ال
والاكثرون علي المنع لعدم الفائدة في ادخالها اذ لا تخصها باذخالة التعريف عليها بخلاف
الاضافة فتفيد بها التخصيص انه بالمعنى من المصباح وغيره واعلم ان الاعراض احكاما
منها انها لا تتخل من محل الي محل ومنها انه لا يقوم عرض بعرض خلافا للقلاسعة
ومنها انه لا يبقى زمانين واليه ذهب الاشعري ومنه ما يتبعه لانهم قالوا السبب المحرر
الي الموت هو الحدوث فلزمهم استغناء العالم بحاله بقائه عن العناصر قد فغوا ذلك بات
شرط بقاء الجواهر هو العرض وهو متحد محتاج الي الموت دائما فالجواهر محتاج اليه
بواسطته فلا استغناء اصله في الفلاسفة صحت بقاء الاعراض ومنها ان العرض الوا

بالشخص لا يقوم محلياً بالضرورة ولذا لم نجزم بأن السواد القائم بهذا المحل غير السواد
القائم بالمحل الآخر ولا فوق بيضه وبين جرمنا بأن الجسم لا يوجد في مكانين **والثاني** أي وهو
الجوهر **نفس** **دأما** أي ثبت وقام بنفسه قال في المصباح دأما الشيء يدوم ودمادوا ما
ودعومة ثبت أنه والمراد بالنفس الذات وهو إطلاق حقيقي والكافي بمعنى لا كذا والمراد
أنه مستغن عن بذاته لا يحتاج إلى محل يقوم به بخلاف العرض ومعنى قيامه بنفسه عند
التكليمين أن يتجزئ بنفسه غير تابع لتجزئه شيء آخر بخلاف العرض فإن تجزئه تابع لتجزئه
الجوهر الذي هو محله المقوم له وعند الفلاسفة معنى قيام الشيء بنفسه استغناؤه عنه
محل يقوم به ومعنى قيامه بشيء آخر اختصاصه به بحيث يصير الأول مفتاً والثاني منعوتاً
سواء كان متجزئاً كما في سواد الجسم أم لا كما في صفات الباري والمجردات ذكره السعد النقاشاني
والجبريات هي النفوس الناطقة والقول ونحوها والمراد بها كونها غير جسم ولا جسماني
أي ليست بمركبة ولا داخلية في الجسم فهي قائمة بنفسها وإقسام الجوهر عند الحكماء خمسة
لأنه إن كان محلاً لجوهر آخر فهو الهيولي وإن كان حالاً في جوهر آخر فهو الصورة وإن كانت
مركبة منهما فهو الجسم وإن لم يكن كذلك فإن كان متعلقاً بالأجسام متعلقاً بالتدبير والتعريف
أي شأنه ذلك فهو النفس والآخر العقل وقال المتكلمون في كل جوهر هو متجزئ وكل متجزئ
أما أن يقبل القسمة فهو جسم أو لا فالجسم هو الفرد وأعلم أن للجواهر أحكاماً فمنها أنها
قابلة للبقاء في ما بنى مثلاً خلافاً للنظام في جعلها كالاعراض ومنها أنها لا تتداخل على
جهة النفوذ والملازمة من غير زيادة في الحجم ومنها تماثلها في الصفات النفسية كالتمييز
والقيام بالنفس وقبول الاعراض ونحو ذلك ونحو تباينها في صفات المعاني كالما والكنار
ثم شئت في بيان التسعة مبتدأ بالكلم لأنه أعم وجوداً منه الكيفية فإنه أحد قسميه أعني العدد
يعم الحجم ذات المعاني عن الكيفيات وأصح وجوداً منه الاعراض النسبية التي لا تقدر لها في
ذوات موضوعاتها إلا بالنسبة إلى غيرها كالتفرد الكميات والكيفيات فقلت **ما يقبل القسمة**
وهي ظرف شيء غير شيء وهذا هو المراد هنا ليدخل الكم المنفصل والمنفصل وتطابق على الافتراض
حيث تحدث للجسم هويتان وهذا المعنى لا يلحق المقدار لأن المحقق يجب بقاءه عند اللاحق
والمقدار الواحد إذا انفصل فقد عدم وحصل هناك مقداراً لم يكونا موجودين بالفعل قبله
الانفصال بل القابل للتقسيم بهذا المعنى هو المادة الباقية بعينها دون المقدار الذي

هو الكم المتصل وقوله **بالذات** أي بذاته لا يخرج الكم بالعرض وهو من بنية الأول محل الكم كالجسم
أذ هو محل تحسب المقدار الحال فيه أو بحسب العدد إذا كان الجسم متغيراً والثاني الحال في الكم
كالعرض القائم بالسطح والطول والقصر العارض من الخط الثالث الحال في الكم كإيصال الحال في
الجسم الرابع متعلق الكم كالعلم المتعلق بعلومه **فكم** أي فهو كم يتشدد بغيره ويقف عليه بالسكون
وأما شدة ذلك لأن كم اسم ناقص والاسم الناقصة إذا جعلت معلوماً ما شدد الحرق الأخير منها
وأعلم أن الكم إما متصل أو منفصل فالأول هو الذي يمكن أن يفرضه فيه أجزاء متلاقية على حد
واحد مشترك بين جزئين منها وذلك الحد المشترك ذو وضع أي قابل للامتداد الحسية
واقع بين مقدارين يكون هو عينه نهاية لأحد هاتين وبداية للآخر أو نهاية لهما بأن اعتبر
ابتداء هاتين الطرفين فإذا قسم خط إلى جزئين كان الحد المشترك بينهما النقطة وإذا قسم
السطح إليهما فالحد المشترك هو الخط وإذا قسم الجسم فالمشترك هو السطح والثاني ما لم يكن
بين أجزاءه حد مشترك وهو العدد كالقشرة إذا تصفتها يكون منتهي النصف الخامس **وبدأ**
النصف الآخر السادس لا الخامس واللام يكن تنصيفاً والكم المتصل أما غير قاصر الذات
أي لا يجوز اجتماع أجزائه المفروضة في الوجود وهو المقدار فإن انقسم المقدار في
الجملة الثلاثة الطول والعرض والعمق فحسم تقليص وهو أم المقادير سمي بذلك لأنه يبحث
عنه في التعاليم أي الرياضات لا طبيعي لأنه جوهر أو في جهتين فسطح أو في جهة واحدة فخط
والكم المنفصل عرضاً أو ما المنفصل فهو العدد ولا غير وإنما كان الجسم التقليدي عرضاً
لأنه قد يتبدل مع بقاء الحقيقة الجسمية الشخصية وإنما كان الخط عرضاً لأنه غير واجب
الثبوت للجسم فإن الجسم يحصل بدونه كالكرة الحقيقية فإنها موجودة والخط فيها
بالفعل وإنما كان السطح عرضاً لأنه إنما يحصل بواسطة التناهي والتناهي لا يكون من
مقدارات الجسم وإنما كان الزمان عرضاً لأنه مقدار الحركة على أحد الأقوال فيه والمقدار يتوقف
على المقدار به والحركة عرض والمقدار أي العرض عرض فيكون العدد عرضاً والكم خواص
ثلاثاً يتوصل بها إلى معرفة حقيقته الأولى أنه يقبل القسمة الثانية وجوده دائماً بغيره
أما بالفعل كما في العدد وأما بالتوقف كما في المقدار فإن كل مقدار من المقادير الثلاثة
يمكن أن يفرض فيه واحد بغيره كما بعد الجبل بالآخر ومعنى العدد أنك إذا منقطعت منه
أمثاله فبني المعدود الثالثة المساواة ومقابلها أعني الزيادة والنقصان فإن العقل إذا

لاحظ المتبادر والاعداد ولم يلاحظ معها شيئا اخر امكنه الحكم بينهما بالمساواة ومقابلتها
 واذ لاحظ شيئا اخر لكون هذا محروما بلاحظه معه عدد او لا مقدرا لم يمكنه الحكم بشيء
 منها **والكيف عرض غير قابل** للقسمه والنسبة **بها** اي بالذات اي لا يقبل القسمه واللا
 النسبة لذاته فخرج الجوهر والكلم وباقي الاعراض النسبية التي هي الاضافه والايه والكمي
 والوضع والملك وان يفعل وان يفعل ودخل من التقييد بذاته المستفاد من الضمير
 العلم بالاشياء المتضمنة للقسمه وعدمها كالعلم بالاشياء المركبة فان العلم بها يقتضي هو
 القسمه وبالايجاب السبيل فان العلم بها يقتضي عدم القسمه بالنظر للمتعلق بالذاته
 ولا يرد النقطة ولا الوحدة لانها عدد مبدآن ومن جعلها مع الاعراض رسم الكيف بانه
 عرض لا يتوقف تقبله على تفعل الغير ولا يقتضي القسمه واللا قسمه اقنانه اوليا
 فخرج بالقيده الا ول الاعراض النسبية كالاضافه وبلا يقتضي القسمه الكميات وما بعده
 النقطة والوحدة والاولية لا دخال مثل العلم بالمعلومات المتضمنة للقسمه وعدمها
 لا يقال منه الكيفيات ما يتوقف تقبله على تفعل شيء اخر كالعلم والقدره لانا نقول ليس فعل
 يتوقف دائما هو استلزام واستغناء بمعنى ان تصور شيء يستلزم تصور متعلق له فخلا
 النسيان فانها لا تصور الا بعد تصور المنسوب اليه وبالحكمة المبنية بالكيفية
 ما ذكر فلو كان شيئا مما بعد في الكيفيات على خلاف ذلك لم يكن كيفية واقسام الكيف اربعة
 كيفيات محسوسة باحدى الحواس الخمسة الظاهرة كالحرارة والبرودة المدى كين باللمس
 وكاللون والاصوات المدى كين بالسمع وكالذوق والمدى كين بالذوق والذوق والمدى كين
 المدى كين بالشم وكذا وتفاوت وما كان منها محسوسا في سائر الحواس والملحوظه
 ما والي يسمي انفعاليات لا انفعال الحواس عنها اولها كان منها غير راسخ كحرارة الخجل
 وصفه الوجه يسمي انفعالات لانها ليست عن زوالها شدة الشبه بان يفعل فخصت
 بهذا الاسم تمييزا بين القسمي وكيفية نفسانية اي مختصة بذاته النفس كالحياة و
 الصحة والادراك والقدره والارادة وهي ان كانت غير راسخة تسمى حاله والاسميت ملكة
 كالكتابة فانها في ابتداءها حال فاذا استحكمت صارت ملكة وكيفية استعدادية اوجب
 مقتضية استعدادا ونهييا لقبول اثر ما يسهولة كاللبن وتسمى ضعفا ولا قوة اوله دفع
 وعدم القبول كالملازمة وتسمى قوة طبيعية وكيفية بالكميات كالمشكلة والارادة

واشترت

واشترت بفولي **ارسم** الي ان هذه الاجناس العالمية بسيطة لا يتصور لها احد حقيقي كما مر
اين هو حصول الجسم اي الطبيعي وهو لغة كل شخص مدرك كما قاله ابن دريد او
 الجسد وهو مجمع الابدان والاعضاء الحيوانية كما في المصباح وقد كثرت الخلاف في حقيقتها
 اصطلاحا فذهب المحققون من المتكلمين الي انه الجوهر المتقابل للانقسام من غير تقييد بالاقطاع
 الثلاثة فلو فرضنا مولفا من جوهر بني فودين كان الجسم هو المجموع لكل واحد منها وذر
 المعترضة الي انه الجسم الطويل المربيع العميق وذهب الغلاة منته الى انه الجوهر المتقابل للابعا
 الثلاثة المتقاطعة على الزوايا القائمة ومعنى ذلك انه اذا قام خط على اخر فان كان قائما
 عليه اي غير ما سلك الي احد جانبيه فالزاويتان الحادثتان يكونان متساويتين ويسميان
 قائمتين وان كان ما سلكا كانت احدي الزاويتين هضبي وتسمى حادة والاخرى كبرى وتسمى
 منفرجة فاذا فرضنا في الجسم بعد الكيف اتفقنا اخر تقاطعه في اي جهة تشنا بحيث يحصل اربع
 قوائم ثم ثالثا تقاطعا طعما بحيث يحصل منه بالنسبة الي كل من الاولين اربع قوائم يحصل
 تقاطع الاربعة على زوايا قائمة وهذا القيد لتحقيق ان المعبر في الجسم قبول الاربعة على
 هذا الوجه وان كان هو قابلا لاربعة كثيرة افاد ذلك كله في شأنا **المكان**
 اي في اجزاء الذي يحده ويكون محلو ابيه ونسبي هذا اينا حقيقيا وعرفه ايه بانه هيئة تحصل
 للجسم بالنسبة الي مكانه وليس هو نفس النسبة الي المكان بل النسبة اليه من لوازمه اذ كونه الشيء في مكان
 يلزمه ما ذكر كما في شأنا التبريد ويطلقه الاين بجاز اعلى حصول الجسم فيما ليس حقيقيا من امكنة مثل الماء
 والبلد لوقوع كل منهما في جواب ايه والمكالمون يعبرون عنه الاين بالكون ويعتبرون بوجوده وان
 انكروا وجود سائر الاعراض النسبية ونه في اي بعض انواع الاجتماع والافتراق والحركة والسكون
 لان حصول الجوهر في الخيز اما ان يعتبر بالنسبة الي جوهر اخر والا على الاول اما ان يكون بحيث يمكن
 ان يتوسطهما ثالث فهو الافتراق والافتراق اجتماع وهو لا يتصور الا على وجه واحد والافتراق
 يتصور على وجه متفادته في القرب والبعد حتى تنتهي غاية القرب الي المجاورة التي هي الاجتماع
 وتسمى المجاورة ايه وعلى الثاني ان كان مسوقا بحصوله في ذلك الخيز والسكون فيكون السكون
 حصولا ثانيا في جز اول والحركة حصول اول في جز ثان واولية الخيز في السكون قد لا تكون تحقيقا بل
 تقدير كما في الساكن الذي لا يمتد قطعا فلا يحصل في جز ثان وكذا اولية الحصول في الحركة يجوز ان يبعد
 الخيز في انقطاع الحركة فلا يتحقق حصول ثان فان قيل اذا اعتبر في الحركة المسبوقية بالحصول

في غير آخر لم يكن الخروج من الحيز الاول حركة مع انه حركة وفاذا اجيب بان الحصول
الاول في الحيز الثاني من حيث الاضافة اليه دخول وحركة اليه ومن حيث الاضافة الي الحيز
الاول خروج وحركة منه وذلك بعد بعضهم الي ان الاكوان لا تنقسم في الاربع اجزاء
الله تعالى خلق جو مفردا ولم يخلق معه جو اخر فكونه في اول زمان الحدوث ليس
بحركة ولا سكون ولا اجتماع ولا افتراق واجيب عنه بانه سكوت كسكوت مماثل للحصول
الثاني في ذلك الحيز وهو سكوت بالاتفاق واللبث امر زائد على السكون غير مشروط فيه
وح فالاولي في طريق الحيز ان يقال ان كان حصول اول في حيز اول ثان في حيز ثان والافسكون
زيد خل في السكون الكون في اول زمان الحدوث وظه ما ذكر في السكون هو الحصول الثاني من
الحصول في حيز واحد لكن الاقرب ان المراد انه مجموع الحصولين كما يجمل قولهم الحركة حصول
في الحيز بعد الحصول في حيز اخر عليهما مجموع الحصولين هذا حاصل ما في نسخة المتقاسد وقال
في نسخة الطول السكون عبارة عن حصول الجوهر في اثنين قهاعد في مكان واحد والحركة
عبارة عن حصوله في اثنين في مكانين واختلفوا في جوار حيز الجسم عن الحركة والسكون فثبت
فرضهما كما ذكر جوهره اذ الجسم في اول زمان الحدوث لا يكون ساكنا كونه غير حاصل في مكان
واحد في اثنين وغير متحرك لانه لم يحصل في ذلك الحيز بعد ان كان في حيز اخر ومن قس السكون
بحصول الجسم في مكان كذا كان الجسم في اول زمان الحدوث ساكنا وكان السكون بمعنى الكون
لانواعه انه ساكنها واعلم ان المكان لغة موضع كونه الشيء وهو حصوله يدرك بجمع على امكانه
ويثبت بالها فيقال مكانه والجمع مكانان ذكره في المصباح واختلفوا في حقيقة اصطلاحها
عليها ثلاثة اقوال فقول هو السطح الباطن للمحايي المماس للسطح الظاهر من المحوي والسطح عند
عرشه حال في الجسم متعلق باطرافه دون اعماقه وقيل هو بعد اي امتداد موجود
ينفذ فيه الجسم بنفوذ هذه الفأمة به في ذلك البعد بحيث ينطبق عليه وقيل هو بعد مفروضا
مفهوم وهذا القول للمتكلمين والقول لان قبله للحكماء وفي المواقف الجسم منطبق على مكانه
فكانه مائل له والمكان محيط به معلوم منه ولا يتصور الا بالملاقاة اما بالتتام بحيث اذا فرض
جزء من المتكلم يفرض باذنه جزء من المكان او بالعكس وتسمى المداخلة فيكون المكان هو
البعد الذي ينفذ فيه الجسم وينطبق البعد الحال فيه على ذلك البعد في اعماقه واطرافه
واما الا بالتتام بل بالاطراف بان تكون اطراف الجسم ملائمة لكافة دون اعماقه وتسمى الملاقاة

علي

علي هذا الوجه مما سئد فيكون هو السطح الباطن للمحايي المماس للسطح من المحوي فاذا المالكات
اما البعد واما السطح المحايي والبعد اما موجودا ومفروضا وهو موهوم انه قال السيد في
شرح توضيح ذلك ان يقال لما كان الجسم بكليته في مكان ما لم يكن له ان يكون المكان امر غير
منقسم للاستحالة ان يكون المنقسم في جميع جهاته حاصلا بنهاية فيها لا ينقسم ولا ان يكون
امرا منقسما في جهته واحدة فقط كما خط الاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما
منقسم في جهتي او في الجهتان كلها وعليه الاول يكون المكان سطحيا غير صلبا ويجب ان يكون
مماسا للسطح الظاهر من المتكلم في جميع جهاته واللام يكن الجسم مالماله وعليه الثاني يكون
المكان بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد الذي في الجسم بحيث ينطبق احداهما على
الاخر ساسا في بديه بكليته فهذا البعد الذي هو المكان اما ان يكون امرا موهوما يشغله الجسم
ويلازمه علي سبيل التوهم كما هو منه هب المتكلم واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان
يكون بعدا ماديا قائما باحد الجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه دخله الا جسم فهو
لكن بعدد محي فلا مزيد للاختلاف على التلافة هذا ما عليه اهل العلم والتحقيق واما
العامة فيعلقون لفظ المكان على ما يمنع الشيء من النزول فيجعلون الارض مكانا
للمحيوان ودون الهواء المحيط به حتى لو وضعت الارض في راس قبة مقدس دس لم
يحول مكانها الا المقدس الذي يمنعها من النزول اذ والبعد المفروض هو الحلقه وحقيقته
ان يكون الجسم ان بحيث لا يتماسان ولا يبينهما ما يماسهما فيكون ما بينهما بعدا موهوما
محتد في الجهتان صالحي الان يشغله جسم ثالث لكنه الان خال عن التشاغل وقد جوز
المتكلمون ومنعه الحكماء التعلق بان البعد الموجود لكنهم اختلفوا فمنهم من لم يجوز
البعد الموجود عن جسم شغل لرو منهم من جوز في الجوهر وفي الجوهر وفي الجوهر المتكلمين
في جوارى خلق المكان عن الشاغل وحالفوه في ان ذلك المكان بعد موهوم فالحكماء
منفقون على امتناع التلا بمعني البعد المفروض كما ذكره في المواقف وقال في نسخة المتقاسد
فوق ابن سينا بين البعد والمقدس بان البعد هو الذي يكون بين نهايتين غير
متلاقيتين ومن شانه ان يتوسط قبه نهايات منه تقع تبتلك النهايتين كما في الجسم
الذي لا انفصال في داخله بالفعل اذا فرضت فيه نقطتين فما بينهما هو بعد خطي
ولا خط اذا فرضت فيه خطين فما بينهما بعد سطحي ولا سطح وذلك البعد الخطي

طول والسطي عرفه فتد وجد الطول بلا خط والعرض بلا سطح ولا يوجد خط بلا طول
ولا سطح بلا عرض انه ملحوظ في عيات الاول المكان قد يكون سطحاً واحداً كالطريق في
الهوى او اكثر كما يحجر الموضوع على الارض فان مكانه اس من الثاني قد تتحرك السطوح كلها
كما السطح في الماء الجاري ولما كانت حركة السطح الذي هو المكان بالعرض لا بالذات لم يلزم ان
ان يكون المكان مكاناً آخر وقد يتحرك بعضها كالحجر الموضوع في الماء الجاري بما على الارض
وقد لا يتحرك اصله كما في المواضع **متى حصول الجسم خص بالان مان** جميع تر من
كسب واسباب ويتقسم كالابن الى حقيقي وهو كونه الشيء في زمان لا يفصل
عليه ككون السوف في ساعة معينة وكالصور لليوم وغير حقيقي وهو مختلف
كالاسبوع والشهر والسنة لما وقع في بعض اجزائها الا ان الحقيقي منها المتغير نحو فنية
الاشترار بان تنقسم اشياء كثيرة والكون في زمان معيّن بخلاف الابن في المكان الحقيقي
والزمان لغة مدة قابلة للتقسمة ولذا يطلق على الوهدة القليل والكثير قاله في
المصباح واختلفوا في حقيقة اصطلاحه على خمسة اقوال فقيل انه جى هو مجرد عن
المادة لا يقبل المدد لذاته وقيل تلك الاعظم وقيل حركته وقيل مقدس حركته ومنه
الاشارة انه متحد ومعلوم يقدر به متحد وهو ان الزمان له ما به وقد يتعكس
نحسب ما هو متصور فاذا قيل مثلاً متي جاء زيد يقال عند طلوع الشمس اذا كانت
المخاطب مستحقين للطلوع واذا قيل متي طلع الشمس يقال حينما جاء زيد لما كان مستحقاً
لجئتي في يدك في المواضع **نسبة تكرر في الاضافة** بمعنى مقولة الاضافة هي النسبة
المذكورة اي النسبة التي لا تغفل الا بالقياس الى نسبة اخرى مقولة ايها بالقياس
الى الاول قال بعض شيوخنا وهذا دور معي لا سبقي فلا اشكال في خروج بتكرار
النسبة بالمعنى المذكور سائر الاعراض النسبية وتتغفل النسبتي معاً ما كان تغفله
مستلزماً ومتعقباً لتغفل شيئاً آخر كاللزومات البينة اللوازم على ان هذا لا يورد الا
اذا كان تغفل اللوازم ايها مستلزماً لتغفل اللزومات **فانها نسبة تغفل**
بالقياس الى البسوة وهي نسبة تغفل بالنسبة الى الابوة فالاضافة احسن من مطلق
النسبة لانها لا يكون فيها نسبة من جانب كما اذا نسب المكان الى ذات المتكلم فانه يحصل له
هيئته هي الابن فان نسبته الى المتكلم باعتبار كونه ذا مكان كان الحاصل منها

معناها

معناها فالان لفظ المكان قد تضمنت نسبة مقولة بالقياس الى نسبة اخرى هي
كون الشيء ذا مكان اي متمكن فيه فالمكانية والعنكسية من مقولة الاضافة وحصول
الشيء في المكان نسبة تغفل بين ذات الشيء والمكان لا نسبة مقولة بالقياس الى نسبة
اخرى فليس من هذه المقولة وبهذا يمكنك الفرق بين النسبة الاضافة والمضاف
فاعقله وتحققه قاله في المواضع وشرحه واعلم ان الاضافة قد يراد بها الامر النسبي
العام ضلك الابوة ويبعياً هذا مضافاً حقيقياً وقد يراد بها الامور الذي
عرضت له الاضافة كذا ان الاب وقد يراد بها مجموع الامرين اعني المجموع الحاصل
من الامور الذي عرضت له الاضافة ومن الاضافة العام فانه له ويبعياً ذلك مضافاً
مشهوراً يا قال في نه المتناصدة وما وقع في المواضع من ان نفس المعروف ايها يسمى
معناها مشهوراً يا تخلفا المشهور نعم قد يطلق عليه لفظ المضاف في معني انه شيء له
الاضافة على ما هو قانون اللفظة واذ كان اسم احد المتعنيين يدرك
بالتضمن على ما له من الاضافة الى شيء آخر فذلك الشيء الآخر ان اخذ
نحسب الذات فلا تحصل مقولة الاضافة وان اخذ من حيث انه مضاف الى الشيء
الاول حصلت الاضافة مثاله المكان فانه يدرك بالتضمن على الاضافة للمتمكن
فان اعتبر اضافة الى ذات المتكلم كانت من مقولة الابن وان
اعتبر اضافة للمتمكن من حيث انه ذو المكان كانت من مقولة الاضافة كما
مر وهذا ما بط حسن فاحفظه واعلم ان النسبة التي هي المضاف
الحقيقي قد تكون متخالفة في الجانبين كالابوة والبسوة وكالحليان الجنس فان
الجنس مثلاً نسبة لا تغفل الا باخرى وهي النوع وقد تكون متوافقة فيهما
نحو اخا بكسر الهمزة مع الفصحى للوزن واسمه ممدود وممدود
اخيت بين الشبيني بهمة ممدودة وقد تغلبوا واعلى البدل
فيقال واخيت كما قيل آسيت واسيت حكاية ابن السكيت وهي لغة
اليماني ذكره في المصباح وبه يرد قول المختار انها من كلام العامة
وتغفل الاضافة بجميع المقولات فالحق هو كالأب والكلم المتصل
في العظيم فانه اضافة عارضة للمقدار والمقدار كم متصل

ومثلت لذلك بنوك **لطافة** قال في المصباح لطف الشيء فهو
لطيف من باب قرب صغر جسمه وهو ضد الغفامة والاسم للطافة
بالفتح انه فالصغر اضافة عارضة للجسم الذي هو محل للمقدار
اذ يقال هذا الجسم لطيف اي صغير عند ما يقال الجسم اخراجه ليس
كذلك والكم المنفصل كالقليل فان القلة عارضة للعدد والكيف
كالأخر فان الحرارة كبنية والحرية عارضة لها والمكان كالأخر وبالقرب
اضافة والاقربية عارضة لها والابن كالأولاد والميت كالأقدم والحدث
فانه يقال مات حادث او قديم علي مذهب الحكماء والاقدم والحدث
عارضان له والملك كالكسب والوضع كالأشياء انتعابا فالانتعاب
وضع والأشياء عارضة له وان يفعل كالأشياء قطع فالقطع
فعل والاقطعية عارضة له وان يفعل كالأشياء تقطعا فالقطع
انفعال والأشياء عارضة له ومن خواص الاضافة انك في التماثل
في لزوم الوجود بالقوة والفعل في الخارج والذات بمعنى ان كل واحدة
منهما ملأ من الآخر في الوجود فاذا وجدت احدهما وجدت
الآخر في العدم فاذا عرفت احدهما عرفت الآخر في مثال كون
المتنهي يعني موجودين بالفعل كون الشخصين بالفعل احد في باب
والأخر ابن ومثلهما بالقوة كون الشخصين بحيث يكون من شأن احدهما
التقدم ومن شأن الآخر الكناز حسب المكان واوردي على جعل التقدم
والتاخر متضايفين انهما لا يوجدان معا واجيب بان التنهايف انما
هو بين مفهوميهما وفي معاني الذوات وانما الافتراق بين الذاتين
وذا ان المتنهيين قد يوجد كل منهما بدو والآخرة كالأب والابن
وقد يوجد احدهما بدو والآخرة غير عكس كالعالم والعلم وقد يمنع
كل بدو والآخرة كالعلة مع معلولها كالحاصل واقسام التقدم خمسة
تقدم بالزمان على معني ان المتقدم حصل في زمان لم يوجد المتأخر فيه
كتقدم ذات الأب على ذوات الابن وتقدم بالذات والطبع على معني

ان

ان المتقدم يوجد بدو المتأخر دون العكس كتقدم الجزء على الكل
وتقدم بالعلية كتقدم الشمس على ضوئها وتقدم بالمكان
كتقدم الامام علي المأموم اذا جعل المبدأ والمحارب وتقدم بالشرف
كتقدم العالم علي الجاهل ومن خواصها وجوب انعكاس كل واحد من
المتنهيين الي الآخر اي بحكم باضافة كل واحد من المتنهيين الي
صاحبه من حيث هو مضاف اليه قلما نقول الاب اب الابن
نقول الابن ابن الاب واللم تعتبر الحيشية لم يتحقق من الانعكاس كما لو اضيف
الاب الي الابن من حيث هو انسان فلو قلنا الاب ابن انسان لانتفي
العكس فلا يقال الانسان انسان اب قال في التنهايف وطريقة
معرفة الانعكاس ان تنظر في اوصاف الطرفين فان كان اذ وضعت ورفعت
غيره بقيت الاضافة واذا رفعت ووضعته لم يتبق الاضافة
فهو الذي اليه الاضافة مثلا اذا اعتبرت من الابن البنية مع نفي سائر
الصفات كان الاب مضافا اليه واذا رفعت البنية مع اعتبار البواقي
لم يتحقق الاضافة انه ومن خواصها انها اذا كانت مطلقة اي غير معينة
او محصلة اي معينة في طرف كانت في الطرف الآخر كذلك مثلا
النصف المطلق بازاء النصف المطلق وبالعكس فاذا جعلت النسبة في
جانب جعلت النسبة في الجانب الآخر وبالعكس والمنعكف المخصوص
كالاربعة بازاء نصفه كالثاني وكالمشقة فهي نصف العشرية والعشرية
نصف العشرة قال الحسين بن عبد الله بن سينا بسين مكسورة والفا
اخره مقصورة تكاد المصنفات تنحصر في اقسام المعادلة التي
بالزيادة والتي بالفعل والانفعال والتي بالحكمة كالقاهر والغالب
وكالقاطع والمنقطع وكالعلم والمعلوم والحس والمحسوس فان بينهما
محاكاة فالعلم يحكي بهيئة المعلوم والحس يحكي بهيئة المحسوس اذ
ماخصا فائدة قال بعض المحققين في حاشيته علي الدواني العلم
من مقولة الكيف عند المحققين ومن مقولة الانفعال والاضافة عند

غير مع وهذا الاختلاف انما نشأ من انه في حال العلم بالشئ يحصل ثلاثة اشياء او احدها الصورة القائمة بالنفس وبها الكيفية تانها قبول النفس لها وهو الانفعال ثالثها اضافة خاصية حاصلة من النفس وذلك الامور المعلوم فاما خلتوا في ان العلم اي امر من تلك الامور والمتكلمون لما نفى الوجود الذهني وقيامه بالصورة بالنفس يلزمهم ان يقولوا العلم عبارة عن الاضافة المذكورة اذ لا يحصل عند هذه الامور الثلاثة الا الاضافة وانما اختار المحققون ان العلم من مقولة الكيف وهو الصورة ثلاث العلم بوصف بالمطابقة وعددها والصورة تتصف بهما واما الانفعال فلا وجه لانتفاؤه بالمطابقة وعددها وقال خسرو في حواشي التلويح التحقيق ان المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسبيله اليه في اليناف وهو الملكة وقد اطلق العلم على كل منها اما حقيقة عرقية واصطلاحية او مجازي مشهور فاذا ذكر بلا نقوض المتعلق جازا زيادة كل من الثلاثة بحسب المقام واما اذا قرئت بذكر المتعلق فمعنا الاول هو قال السيد في حواشي التلويح انما يصح جعل الادراك انفعالا اذا فسرت به بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشئ اما اذا فسرت به بالصورة الحاصلة في النفس فيكون من مقولة الكيف فلا يكون انفعالا اي كما لا يكون فعلا هو **وضع** لفظ الوضع يطلق بالاشتراك اصطلاحا على كونه الشئ مثالا اليه والتعلق بهذا المعنى ذات وضع بخلاف الوحدة وعلي ما يعرف لكم المتصل وهو كونه بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء متصلة على التبادلات ويشار الي كل واحد منها فيقال اين هو من الاخر وهو جزء من الوضع الذي هو من المقولات المراد بقوله **عروض** هي اي هيئة عارضة للجسم فهو من اضافة الصفة لموصوفها قال بعضهم والفروق بين الهيئة

والعرض

والعرض اعتبارا بى فالعارض هو الشئ يقال له عرض باعتبار عروضة وهيئة باعتبار حصوله **نسبة** اي بسبب نسبة **الجزء** اي لاجزاء الجسم بعضها الي بعض بالقرب والبعد والمجاذات وغيرها وبسبب نسبتها **الخارج** **فان ثبت** اي الي الامور الخارج جية كوقوع بعضها نحو السماء مثلا وبعضها نحو الارض وانما اعتبرت النسبة الثانية لئلا يلزم ان يكون القيام بعينه الانتكاس لان التمام اذا قلب لم تتغير النسبة بين اجزائه مع ان وضعه قد تغير فيكون وضع الانتكاس وضع القيام كذا افاده ابن سينا واعتبره بعض شارحي المواقف قائلا ان اراد بتغير وضعه تغير جنس الوضع فمتنوع وان اراد بتغير نوعه فمتنوع لكونه لا يلزم من هذا اعتبار هذا الفيد في ماهية انواعه ولهذا اقال الامام الرازي تحت نقول الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب نسبة بعض اجزائه الي بعض كالمثلث والمربع والمستدير ثم ذلك ينقسم الي ما لا يعتبر فيه الا ذلك كما في الاشكال والي ما يعتبر فيه نسبة الاجزاء الي الخارج اي كالتكاس فانها انما يعتبران وضعي لانت الواس في الاول محاذ للمحيط وفي الثاني بالعكس وبهذا يظهر منساق قوله من رعى ان النسبة الي الامور الخارج جية مشتركة بين جميع انواع الوضع وتغير بعضها عن بعض انما هو بخصوصية احدي النسبتين فان الاشكال من حيث انها شكل لم يعتبر فيها نسبة الاجزاء الي الخارج اه وقال السيد في شرحه لا يقال اللانتم مما ذكرتم انتم اشتراكم اي القيام والاشتراك في معنى الوضع الذي هو جنسهما فجاز ان يفترقا بالفصل الحاصل من النسبة الخارج جية لان نقول الجنس والفصل يتخذان وجودا وجلا فكيف يتصور ان حصنة من الجنس قد انت فصله ثم فارقه الي فصل اخر فالحق اذا اعتبار النسبتين في ماهية الوضع انه قلست توصل ما ذكره السيد وما يقال انه لا حاجة الي النسبة الثانية لا فترقا هيئتي القيام والانتكاس

بالفصل الحاصل من النسبة الخاس جية وبيان ان يقال ان
 الفصل يتحد مع جنسه في الوجود كالنطق للحيوان والتمهيد له فهو
 غير طار عليه والفصل الحاصل من النسبة الخاس جية لانها من مثالا
 عارضا فلو اعتبرناه لزم ان حصنة من الجنس اعني الوضع قارنت
 فصلا مستغادا من الهيئة الخاس جية للقيام ثم قال قته اي فصل
 اخر حاصل من النسبة الخاس جية عاى من لانها من قته بوزن تجري في الوضع
 التقناد والشدّة والعنف فوضع الانسان ورجله على الارض ورأسه
 في الهوى معناه كوضع اذا كان بالعكس من ذلك لانها امران وجوديان
 يتعاقبان علي موضع واحد ولا يخفيا فيهما وبينهما غاية
 الخلاف والشئ قد يكون اشد انتعابا واخفاه من غيره قاله قته
 شئ التخييد وعروض **هبة** للجسم ما اي بسببه الذي **احاط به**
وانتقل بانتقاله خرج به من الالباب فانه هيئة عارضة للشئ
 بسبب المكان المحيط به لكنه لا ينتقل بانتقال المكان **ملك** بكسر الميم ويسمي
 متولة الجدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المهملة ومقولة له ولا توقيف
 المحيط بين كونه غير طبيعي **كتوب** او طبيعيا خلقيا **انساب**
انتقل علي الهرة مثله قال في المصباح الالهان الجلد قبل ان
 يدبغ وبعضهم يقول الالهان الجلد وهذا الاطلاق محمول علي ما
 قيده الاكثر والجمع اذهب بضم نين قيا سا مثل كتاب وكتب ويفتحني
 علي غير قيا سا قاله بعضهم ويسمي في كلام العرب فعال يجمع علي فعال ويفتحني
 الالهان واهب وعماد وعمد وزعم استعمل الالهان الجلد الالهان
 اه وسوا كان محيطا بكلمة كما مثل لو غير محيطا كالحاتم والعمامة والخف
ان يفعل **التاثير** اي متولدة ان يفعل معية تاثير الشئ في غير علي انفعال
 غير قاي كالمسخت ما دام يسخن فانه له ما دام يسخن حالة غير قارة هي التاثير
 في التسخين واما الحال الحاصل للفاعل قبل التاثير وبعد كقوة النار
 فانه يسمي احراقا وان **ينتفلا** **تاثير** اي متولدة ان ينتقل هي تاثير الشئ عن
 غيره

غيره علي انفعال غير قاي كالمسخت ما دام يسخن فانه له حالة غير قارة
 هي التاثير في المسخت قد واما التاثير والتاثير لا بد منه فيهما والي هذا انشروا بقولي
ما دام كل منهما واما الحال الحاصل للمسخت عند الاستقار اي انقطاع
 الحركة عنه كالطول الحاصل للشئ وكالمسختة الحاصلة للماء والاختراق
 القاي في الثوب والقطع المستقر في الحطب وكالمسختة والقيام الحاصل
 للانسان فليس من هذا الغنيل وان كان قد يسمي اثر او انفعال بل من الكم او
 الكيف او الوضع وتجرى في كل من القولتين التعداد فان التسخين عند التبريد
 والتسخين عند التبريد ويقتل الشدة والعنف فان تسخين النار اشد من
 تسخين الحج الخاس والتعبير بان يفعل وان يفعل او ي من التعبير بالفعل
 والافعال لما علمته من ان هاتين القولتين امران متحدان غير قاربتين
 والمفيد لذلك هو التعبير بمسبقة يفعل وينفعل واما الفعل والافعال
 فانهما قد يطلقان علي الحاصل بعد انقطاع الحركة وقد مرانه ليس من هذا
 الغنيل بقولي **كلما** بتثنية الميم عمي تم قال في المصباح كل الشئ كالمسخت
 باب فعد والاسم الكمال وهو يستعمل في الذات والصفات **كلما** اذا
 اجزأه وحما منه وكل من ابواب ثوب وضرب وقب لسانه **كلما** اذا
 امر دونه وفيه من انواع البديع حسن الاختتام وهو ان ياتي المتكلم بما ياتي
 علي انتهائه والكلام فقال الله سبحانه وتعالى ان يورثنا بغيره حسن اختتامه
 ويدخلنا الجنة دائ السلام بحاه سيدنا ومولانا محمد **صلي الله وسائر الانبياء والاملا** **كلما**
 الكرام عليه وعليهم وعلي جميع اتباعهم افضل الصلاة والسلام وعلي الحسين
 والمحمد لله رب العالمين وكان الفراع من تبين هذا الشرح يوم الخميس المبارك
 لست معين من بيع الاوك الذي هو من شهر ربيع سنة
 الف ومائة واثنين وعشرين من الهجرة
 النبوية علي صاحبها افضل
 الصلاة والتحيات
 وعلي اله واصحابه
 وسلم
 امين